COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

تقييم شرعية النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي

إعداد الطالب

رمزي خليفة عمار المشرقي

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

٢٠١٨م

تقييم شرعية النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي

إعداد الطالب

رمزي خليفة عمار المشرقي

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

يونيو ٢٠١٨م

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى شرعية النوافذ الإسلامية من خلال وجهة نظر الموظفين والزبائن بمصرف الجمهورية الليبي لليبيا، فتناولت التعريف بالنوافذ الإسلامية، و طبيعة عمل الهيئة الشرعية بهذا البنك، كما بينت تبعية المراقب الداخلي لهذه النوافذ بالهيئة الشرعية التي تعمل على هذه النوافذ، ومدى ملاءمة النظام المحاسبي التقليدي مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي، وقد تضمنت الدراسة أستبياناً وزع على ٣٧٤ موظفًا و ٣٩١ زبونًا كعينة، حيث تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبيان لجمع المعلومات وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم استقلالية الهيئة الشرعية لهذه النوافذ؛ الأمر الذي أدى إلى عدم وجود إدارة خاصة للمراقبين الشرعيين، كما أظهرت الدراسة أن التقارير تحال إلى مدير مشروع الصيرفة الإسلامية بدلًا من الهيئة الشرعية، وكما تبين أنه هناك دمج لحسابات النوافذ الإسلامية في بعض الفروع بالحسابات التقليدية، كما أن أغلب الزبائن لا يثقون في التعامل مع بنك يقدم خدمات مالية مزدوجة، وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: ضرورة استقلالية عمل الهيئة الشرعية، وإعداد عقد مع الجمعية العمومية تُوضح فيه مهام الهيئة واختصاصاتها وطرق تعيينها، وإنشاء إدارة مستقلة لأعضاء الرقابة الشرعية، واستقلالية

المراقب الداخلي وتأهيله للقيام بمهامه في عمليات المراقبة الداخلية.

ABSTRACT

The overriding purpose of this study is to determine the legitimacy of Islamic windows through the viewpoint of employees and customers at Jumhouria Bank، Libya. The study aims at introducing Islamic windows and knowing the nature of the work of the Shariah Committee in the Islamic windows at this Libyan Bank. It also aims at clarifying the subordination of the internal auditor of the Islamic windows at the legitimate authority that works on these windows; the suitability of the conventional accounting system with the requirements of Islamic banking. The sample for this study included ٣٧٤ employees and ٣٩١ customers. The study adopted the analytical descriptive method through the questionnaire used to collect information about the phenomenon under study. The study reached several results، the most important of which is: the non-independence of the Shariah board for these windows which led to the absence of a special department for the legitimate observers. It also revealed that the reports are referred to the manager of the Islamic banking project instead of the Shariah board. Most customers do not trust dealing with a bank that offers dual financial services. Based on the results of this research، the following recommendation can be made are: the need for independence of the Shari'a Board; preparation of a contract with the General Assembly to clarify the way to appoint the board، its functions and competence، to establish an independent management of the board members; and the independence of the internal auditor and qualified him to perform his qualifying him duties in internal controls.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, a dissertation for the degree of Master of Comparative Laws.

…….
Asma Akli Soualhi
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, a dissertation for the degree of Master of Comparative Laws.

…….
Mohammad Deen Mohd Napiah
Internal Examiner

…….
Muhammad Yosef Niteh
External Examiner

This dissertation was submitted to the Department of Islamic Laws and is accepted as a fulfillment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

…….
Mohammad Asmadi Abdollah
Head, Department of Islamic Laws

This dissertation was submitted to the Ahmed Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfillment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

…….
Ashgar Ali Ali Mohamed
Dean, Ahmed Ibrahim Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Ramzi Khalifa ALmeshrgi

Signature:……. Date:……..…….

الجامعة الاسلامية العالمية – ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨م محفوظة لـ: رمزي خليقة عمار المشرقي

تقييم شرعية النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي

لايجوز إعادة إنتاج او استخدام هذا البحث غير المنشور في اي شكل وبأي صورة (الية كانت او الكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ او التسجيل ، من دون إذن مكتوب من الباحث الا في الحالات التالية:

١- يمكن للأخرين اقتباس اية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع او بصورة الية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية ، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور اذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع اعلامها عند تغيير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي او الالكتروني المتوفر في المكتبة . واذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة اليه، ستقوم مكتبة الجامعة الاسلامية العالمية بماليزيا بإستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الاقرار: رمزي خليفة عمار المشرقي

التوقيع ..... **التاريخ** .....

الإهداء

إلى كل من مدّ لي يد العون في هذا البحث، إلى أساتذتي الأفاضل أخص بالذكر الدكتورة أسماء أكلي و إلى أمي وأبي، إلى زوجتي وأبنائي، إلى إخوتي وأصدقائي، إلى كل العاملين بكلية أحمد إبراهيم للحقوق بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات,والصلاة والسلام على خير الخلق سيدنا وحبيبنا محمد وأله وصحبه أجمعين, أحمده تعالى وأشكره أن وفقني لطلب العلم حتى أنتهيت إلى مرحلة الماجستير .

و أتوجه بالشكر الجزيل إلى المشرف الرئيسي على هذه الرسالة الدكتورة أسماء أكلي – فقد ساعدتني بنفسها ووقتها وعلمها كما أرشدتني ووجهتني وزودتني بالمراجع القيمة إضافة إلى ماقامت به من تعديل وتصحيح في هذه الرسالة جازاها الله بكل خير.

كما أتوجه بالشكر إلى كل العاملين بكلية أحمد إبراهيم للحقوق, ومركز الدراسات العليا,وإدارة المكتبة بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا .

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ط
قائمة الجداول ..... ل
قائمة الاشكال ..... م
الفصل التمهيدي ١
المقدمة ١
مشكلة البحث ٢
أهمية البحث ٢
أهداف البحث ٢
فرضيات البحث ٣
حدود البحث ٣
منهج البحث ٣
أداة البحث ٣
الدراسات السابقة ٤
الفصل الأول: تعريف النوافذ الإسلامية ونشأتها ١١
المبحث الأول : تعريف النوافذ الإسلامية ١١
المطلب الأول : مفهوم النوافذ الإسلامية لغة ١١

المطلب الثاني :النوافذ الإسلامية اصطلاحًا ١٢
المبحث الثاني : فكرة عامة عن الصيرفة الإسلامية ١٥
المطلب الأول : التعريف بالصيرفة الإسلامية..... ١٥
المطلب الثاني : الخدمات التي تقدمها الصيرفة الإسلامية..... ١٧
المبحث الثالث: نشأة النوافذ الإسلامية في ليبيا ٢٦
المطلب الأول : فكرة عن بداية نشأة النوافذ الإسلامية ٢٦
المطلب الثاني : نشأة النوافذ الإسلامية في ليبيا ٢٨
المبحث الرابع : تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في بعض الدول..... ٣٠
المطلب الأول : التجربة الآسيوية والأوروبية..... ٣٠
المطلب الثاني : التجربة العربية ٣٢
الفصل الثاني: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية..... ٣٨
المبحث الأول : تأسيس هيئة شرعية مشتغلة..... ٣٨
المطلب الأول : التعريف بالهيئة الشرعية..... ٣٨
المطلب الثاني : مهام الهيئة الشرعية..... ٣٩
المبحث الثاني : وضع نظام حوكمة شرعية..... ٤٠
المطلب الأول : التعريف بالحوكمة..... ٤٠
المطلب الثاني : أهمية وأهداف الحوكمة..... ٤١
المبحث الثالث : استقلالية صندوق الأموال للنوافذ الإسلامية..... ٤٣
المبحث الرابع : عدم الاستثمار في أموال البنك التقليدي..... ٤٥
الفصل الثالث: تجربة النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي ٤٧
المبحث الأول: الطبيعة القانونية والتنظيم الإداري لهذه النوافذ ٤٨
المطلب الأول : الطبيعة القانونية ٤٨
المطلب الثاني : التنظيم الإداري لهذه النوافذ..... ٥٠
المبحث الثاني: مقارنة عمل النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي بعمل
المصارف الإسلامية العامة ٥١

المطلب الأول : المصارف الإسلامية العامة ٥١
المطلب الثاني: النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي..... ٥٣
الفصل الرابع: الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية ٥٥
المبحث الأول : تعريف الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية ٥٦
المبحث الثاني : تكوين هيئة الرقابة الشرعية ومهامها ٥٨
المطلب الأول :تكوين هيئة الرقابة الشرعية ٥٨
المطلب الثاني : مهام هيئة الرقابة الشرعية ٥٩
المبحث الثالث: دور الرقابة الشرعية في مصرف الجمهورية الليبي..... ٦٣
المطلب الأول: مدى شرعية النوافذ الإسلامية ٦٣
المطلب الثاني :التعريف بهيئة الرقابة الشرعية في ليبيا ومنهج العمل بها..... ٦٨
المطلب الثالث : تكوين الهيئة الشرعية ومهامها في ليبيا ٦٨
المبحث الرابع : تبعية الهيئة الرقابية الشرعية ٧٠
الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة ٧٢
دراسة تطبيقية على النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي ٧٢
المبحث الأول : دراسة تحليلية للاستبيان المقدم للدراسة ٧٢
المطلب الأول : الإطار المنهجي للدراسة..... ٧٢
المطلب الثاني: الإطار التحليلي ٨٥
المبحث الثاني : المقابلات ١٠٧
المبحث الثالث: دراسة العقود التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية ١٠٨
النتائج والتوصيات ١١٠
الملاحق..... ١١٢
المراجع ١١٤

قائمة الجداول

جدول (٥-١): متغير الجنس..... ٧٥

جدول (٥-٢):يبين أعداد ونسب العينة بحسب سنوات الخبرة للموظفين..... ٧٦

جدول (٥-٣):يبن أعداد ونسب العينة بحسب الوظيفة..... ٧٧

جدول (٥-٤):يبين أعداد ونسب العينة بحسب المؤهل العلمي ٧٨

جدول (٥-٥): متغير الجنس ٧٩

جدول (٥-٦): متغير نوع الحساب.....٨٠

جدول (٥-٨):يبين أعداد ونسب العينة بحسب سنوات التعامل مع المصرف ٨١

جدول (٥-٩):يبين أعداد ونسب العينة بحسب المؤهل العلمي ٨٢

جدول (٥-١٠): درجات مقياس ليكرت ٨٥

جدول (٥-١١) معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة ٨٦

جدول (٥-١٢)استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقييم شرعية عمل النوافذ الإسلامية٨٨

الجدول (٥-١٣) الوسط المرجح للأسئلة المتعلقة بتقييم شرعية عمل النوافذ الإسلامية ..٩٠

جدول (٥-١٤) يبين نسب استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى اختلاط الأموال..٩٢

الجدول (٥-١٥) الوسط المرجح والوزن المئوي للفقرات المتعلقة بمدى اختلاط الأموال ...٩٣

جدول (٥-١٦) استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقييم شرعية عمل النوافذ الإسلامية٩٦

الجدول (٥-١٧) الوسط المرجح للأسئلة المتعلقة بتقييم شرعية عمل النوافذ الإسلامية ...٩٧

الجدول (٥-١٩) الوسط المرجح والوزن المئوي للفقرات المتعلقة بمدى اختلاط الأموال..١٠١

قائمة الاشكال

الشكل (٥-١): يوضح عدد افراد العينة..... ٧٤
الشكل (٥-٢): توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس للموظفين..... ٧٥
الشكل (٥-٣): يبين أعداد ونسب العينة بحسب متغير سنوات الخبرة..... ٧٦
الشكل (٥-٤): يبين أعداد ونسب العينة بحسب متغير نوع الوظيفة ٧٧
الشكل (٥-٦): يبين أعداد ونسب العينة بحسب متغير المؤهل العلمي ٧٨
الشكل (٥-٧): توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير جنس الزبائن ٧٩
الشكل (٥-٨): توزيع عينة الدراسة تبعًا لمتغير نوع الحساب ٨٠
الشكل (٥-٩): يبين أعداد ونسب العينة بحسب متغير سنوات التعامل مع المصرف ...٨١
الشكل (٥-١٠): يبين أعداد ونسب العينة بحسب متغير المؤهل العلمي ٨٢

الفصل التمهيدي

المقدمة

تعتبر البنوك الإسلامية حديثة النشأة مقارنة بالبنوك التقليدية، ورغم ذلك لاقت رواجًا ونجاحًا باهرًا خلال السنوات الأخيرة وذلك لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية؛ مما أدى إلى تحقيق مكاسب مالية كبيرة، ودفع العديد من البنوك التقليدية إلى إنشاء نوافذ وفروع إسلامية حيث سارعت العديد من هذه البنوك لتقديم الخدمات الإسلامية داخل فروعها؛ لمواكبة هذا التطور الاقتصادي وجني الأرباح الطائلة، وحققت هذه النوافذ نجاحًا كبيرًا داخل البنوك التقليدية مما دعا بعض البنوك إلى التحول الكامل إلى بنوك إسلامية، فبينما تقوم الأولى على مبدأ المشاركة في الربح، وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، وتجنب التعامل بالربا، والخضوع لرقابة شرعية وقانونية، فإن البنوك التقليدية على عكس ذلك فهي تقوم على مبدأ الربح من خلال الفائدة.

ومن هنا يُطرح تساؤل عن مدى شرعية هذه النوافذ الإسلامية التي قامت البنوك التقليدية بفتحها داخل فروعها، فبالرغم من استحداث هيئة شرعية في البنوك التقليدية لمراقبة عمل النوافذ الإسلامية، إلا أن الشك مازال قائمًا في آلية عمل هذه الهيئة بالشكل المطلوب، كما يوجد بعض العيوب والأخطاء في عملها من حيث كيفية المتابعة، وإصدار الفتوى ومتابعة العقود المبرمة، واختلاط الأموال الربوية بالإسلامية، كذلك طرق تعيين أعضاء هيئة الرقابة وتبعيتهم، ولهذا ستكون دراسة هذا البحث على مصرف الجمهورية الليبي في ليبيا إذ يعد من أكبر المصارف التقليدية العاملة في ليبيا، حيث تميز بأنه أول مصرف ليبي قدم خدمة الصيرفة الإسلامية في جميع فروعه، وقد بدأ هذه التجربة منذ سنة (٢٠٠٩) حيث قدم المصرف أهداف هذه النوافذ في العمل وفق أحكام الشريعه الإسلامية، كما قام المصرف بتحديد أنواع الخدمات التي يقدمها من خلال هذه النوافذ، ومنها المرابحة للآمر بالشراء والمرابحة المبسطة والمشاركة.

وبالرغم من التزام المصرف بتحديد أهداف وضوابط شرعية لعمل هذه النوافذ، إلا أن هناك بعض المسائل التي تثير الشك والتي سنحاول توضيحها من خلال هذه الدراسة.

مشكلة البحث

تتركز إشكالية البحث في مدى شرعية عمل النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي، كذلك ما مدى توافر الضوابط والمتطلبات لهذه النوافذ؟ وما مدى ملاءمة النظام المحاسبي التقليدي مع متطلبات العمل المصرفي؟ وما أسباب عدم تحول مصرف الجمهورية إلى مصرف إسلامي بالكامل رغم طول فترة عمل النوافذ الإسلامية في فروعه المختلفة، كما أن المراقب الداخلي للنوافذ الإسلامية هو نفسه المراقب التقليدي للبنك.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان مدى الشرعية لعمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، ومعرفة آلية العمل للرقابة الشرعية التي تقوم بالإشراف على هذه النوافذ، ومدى توافر متطلبات إنشاء هذه النوافذ، كذلك مدى اختلاط الأموال وتبعية هيئة الرقابة الشرعية والمراقب الداخلي.

أهداف البحث

١- التعريف بالنوافذ الإسلامية.
٢- معرفة طبيعة عمل الهيئة الشرعية في النوافذ الإسلامية بمصرف الجمهورية الليبي.
٣- بيان تبعية المراقب الداخلي لهذه النوافذ بالهيئة الشرعية التي تعمل على هذه النوافذ.
٤- معرفة مدى ملاءمة النظام المحاسبي التقليدي مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
٥- إيجاد توافق لمواصفات عمل هذه النوافذ مع البنوك الإسلامية العامة.
٦- التوفيق بين الصيرفة التقليدية كعمل رئيسي والنوافذ الشرعية كعمل فرعي في الصيرفة التقليدية في إطار الاحكام الشرعية.

فرضيات البحث

١-الهيئة الشرعية لا تقوم بعملها بالطريقة الصحيحة في مراقبة النوافذ الإسلامية في بلد الدراسة نتيجة ضغوطات خارجية.

٢-لا يوجد فصل بين أموال هذه النوافذ وأموال المصرف في بلد الدراسة.

حدود البحث

١-الحدود الموضوعية:وتتمثل في موضوع البحث من حيث تقييم شرعية النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي في ليبيا.

٢-الحدود المكانية: وتتمثل في النوافذ الإسلامية في مصرف الجمهورية الليبي في ليبيا.

٣-الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في سنة ٢٠٠٩- ٢٠١٦.

٤-الحدود البشرية: وتتمثل في مدراء الإدارات والمكاتب الإدارية لهذا المصرف وجهاز الرقابة الشرعية ووجهة نظرهم.

منهج البحث

بعد الرجوع والاطلاع على الكتب والمراجع المتعلقة بالدراسات المالية الإسلامية، والبحوث والرسائل المقدمة في هذا المجال، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والتطبيقي، وذلك لملاءمة هذه المناهج لطبيعة الدراسة الحالية لهذا البحث.

سيتم استخدام المنهج الوصفي، حيث إنه يهتم بدراسة الوضع الراهن وبملاحظة الظاهرة وجمع المعلومات عنها في الحالة التي كانت عليها وقت دراستها، وليس بطريقة الاعتماد على البيانات في صورة مصادر أولية أو ثانوية.

أداة البحث

سيتم اعتماد الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات ودراسة العقود وإجراء المقابلات.

الدراسات السابقة

بالرغم من حداثة البنوك الإسلامية وظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، إلا أن الأولى قد حظيت بالقدر الأكبر من الكتابات، حيث إن فقهاء الأمة وعلماء الاقتصاد الإسلامي قد قاموا بتقديم العديد من الكتابات والمحاضرات والمؤتمرات والرسائل في هذا المجال، إلا أن النوافذ الإسلامية لم تنل حظها الوافر من الكتابات؛ ويرجع ذلك إلى الحداثة النسبية لهذه الظاهرة، إلا أن هناك عددًا محدودًا من الكتب والرسائل تناولت هذا الموضوع ولو بشكل عرضي أو مباشر، فمن الدراسات في هذا المجال نجد دراسة عبد السلام عبدالله محمد.[1] (٢٠١٠) بعنوان تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء (دراسة تحليلية تقويمية)، حيث قام الباحث باستعراض هذه التجربة، وإخضاعها للمرجعية والتقويم بغرض التعرف على ما صاحبها من تحديات وصعوبات

واستخدم الباحث عدة معايير لتقييم هذه التجربة منها: المعيار الشرعي والمعيار الربحي، إلا ان الباحث لم يتطرق إلى تبعية الهيئة الشرعية، ومدى اختلاط أموال هذه النوافذ مع أموال البنك التقليدي، وهذا ما سأتناوله من خلال دراستي.

ومن الدراسات القيمة دراسة عارف محمد الخير الحاج.[2] (٢٠٠٦) بعنوان الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية دراسة تحليلية للتجربة الماليزية، حيث تناول الباحث من خلال دراسته التعريف بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وبداية نشأة هذه النوافذ في ماليزيا، والتنظيم القانوني للعمل المصرفي الإسلامي، كذلك قام الباحث بالحديث عن مفهوم الرقابة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية، وتكوينها كما أوردها القانون الماليزي، وقانون المصارف الإسلامية، ومهام هذه الهيئات واختصاصاتها في كل من القانونين، وشروط الكفاءة الواجب توافرها في عضو هيئة الاستشارة الشرعية.

---

(١) المحمد، عبدالسلام عبدالله (٢٠١٠) تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الثاني، طرابلس ليبيا.

(٢)الحاج، عارف محمد الخير (٢٠٠٦) الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية دراسة تحليلية للتجربة الماليزية، رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

ولكن الباحث لم يذكر مدى تطابق عمل هذه النوافذ مع البنوك الإسلامية العامة، ومدى تطابق النظام المحاسبي الإسلامي مع التقليدي، وهذا ما سأتناوله من خلال دراستي.

ومن الدراسات التي تحدثت عن هذا الموضوع أيضًا دراسة إبراهيم فارح عبد الله[٣] (٢٠٠٦) بعنوان حكم النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية التجربة الكينية. وقد تناول الباحث من خلال دراسته عدة جوانب منها: بداية نشأة المصرفية الإسلامية، وأهم مميزاتها وشروطها، وأسباب نشأتها، كما تحدث الباحث عن التحول للصيرفة الإسلامية، وآراء العلماء في التحول الجزئي لها، وقد قام الباحث بدراسة عمل النوافذ الإسلامية، وأنظمة عمل المصرف المركزي، وشروط جواز هذه النوافذ، كما تناول الباحث موضوع الرقابة على هذه النوافذ، من حيث المهام لكل من المراقب الشرعي الخارجي والداخلي، والشروط الواجب توافرهل في كل منهما .

إلا أن الباحث لم يذكر مدى اختلاط الأموال بين النوافذ الإسلامية والمصرف التقليدي وهذا ما سأتناوله من خلال دراستي .

ومن الدراسات القيمة في هذا المجال دراسة [٤] (محمد جعفر هني، معزوز لقمان) في الملتقى الثاني للصناعات المالية الإسلامية بعنوان: "آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري" حيث قامت هذه الدراسة بتوضيح مفهوم النوافذ الإسلامية، وظروف نشأتها وأهم الدوافع والأسباب لإنشائها، كما سعت إلى دراسة التجربة الماليزية وتحليلها في مجال التدرج في تطبيق الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية، حيث تطرق الباحثان إلى أهم البنوك الإسلامية في ماليزيا والبنوك التقليدية التي لديها نوافذ إسلامية، وأهم الضوابط التي يجب توافرها في البنوك التقليدية الراغبة في إنشاء نوافذ إسلامية، كذلك قام الباحثان بدراسة الآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري، ومدى السماح للبنوك التقليدية

([٣])عبدالله، إبراهيم فارح (٢٠٠٦) حكم النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية والتجربة الكينية، كلية ثيكا للشريعة والدراسات الإسلامية، كينيا.

([٤]) هني، محمد جعفر، لقمان، عزوز(٢٠١٣) آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري، الملتقى الدوري الثاني للصناعات المالية الإسلامية، الجزائر.

بإنشاء نوافذ إسلامية مع ضرورة وجود ضوابط شرعية، إلا أن الدراسة لم تتطرق إلى تبعية جهاز الرقابة الشرعية وتبعية المراقب الداخلي، وهذا ما سأقوم بتناوله من خلال دراستي.

هناك أيضًا دراسة للباحث [٥] (أحمد خلف حسين الدخيل) بعنوان النوافذ الإسلامية في المصارف العراقية الحكومية، حيث تناول الباحث في دراسته عدة جوانب من أهمها التعريف بالنوافذ الإسلامية، وأهدافها وخصائصها والطبيعة القانونية لهذه النوافذ، وآلية عمل هذه النوافذ في المصارف الحكومية، وشروط فتح هذه النوافذ وتعاملاتها المحظورة والمباحة، وآلية التنظيم المالي والمحاسبي للنوافذ الإسلامية، كذلك قام الباحث بدراسة هيئة الرقابة الشرعية لهذه النوافذ من حيث تعيين هذه الهيئة وعزلها، وشروط العضوية في هيئة الرقابة ومهامها.

إلا أن الدراسة لم تتطرق إلى عضو هيئة الرقابة الداخلي وتبعيته القانونية وهذا ماسيتم تناوله من خلال الدراسة الحالية.

ومن الدراسات التي تناولت موضوع الخدمات المالية الإسلامية دراسة الأمين خليفة الطويل[٦](٢٠١٠) بعنوان الأدوات العملية لإدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وتطبيقها، حيث تناول الباحث من خلال دراسته أسس وقواعد توحيد المعاملات المصرفية الإسلامية، والعلاقة بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المنظمة للعمل المالي الإسلامي، كذلك الأدوات العملية العامة والخاصة التي تبنتها المصارف الليبية؛ بهدف إدخالها وتطبيقها في الخدمات المالية الإسلامية وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية.

إلا أن الدراسة لم تتناول دور الرقابة التشريعية في هذه المؤسسات، وهذا ما سأتناوله من خلال دراستي.

---

(٥)الدخيل، أحمد خلف حسين (٢٠١٣) النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، المجلد التاسع عشرالعدد الثاني، دراسات اقتصادية إسلامية.

(٦) الأمين خليفة الطويل، الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وفق لقواعد الشريعة الإسلامية دراسة عملية عن تجربة المصارف الليبية،ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الثاني،(٢٠١٠).

ونجد أيضا من الدراسات التي تناولت هذا الجانب دراسة سعيد بن سعد المرطان.[٧] (١٩٩٩) في كتاب له بعنوان ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي)، وقد تناول الباحث من خلال دراسته عدة مواضيع من أهمها تطور الخدمة المصرفية الإسلامية في البنك الأهلي، وإنشاء إدارة مستقله للخدمات الإسلامية، كذلك تناولت ضوابط العمل والتي تتمثل في الضوابط الشرعية والقانونية والفنية والإدارية، إضافة إلى أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية بشكل عام.

إلا أن هذه الدراسة لم تتناول مدى التوافق بين النظام المحاسبي التقليدي والإسلامي، ومدى شرعية هذا العمل في البنوك التقليدية، وهذا ما سأحاول توضيحه من خلال دراستي .

ومن الدراسات أيضا دراسة كل من صالح مفتاح ومعارفي فريدة.[٨] (٢٠١٤) الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، حيث تناولت هذه الدراسة التعريف بالنوافذ الإسلامية، والدوافع التي من أجلها يقوم البنك التقليدي بفتح نوافذ المعاملات الإسلامية والمتمثلة في دوافع اقتصادية وشرعية وعقائدية، كذلك المتطلبات اللازمة لفتح هذه النوافذ من متطلبات قانونية وشرعية وإدارية، وأهم الضوابط لعمل هذه النوافذ.

إلا أن الدراسة لم تتناول تبعية المراقب الشرعي الداخلي وهذا ما سأقوم بدراسته من خلال هذه الدراسة.

ونجد أيضا من الدراسات القيمة دراسة فاطمة محمد الشناق.[٩] (٢٠١١) بعنوان النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تقدير اقتصاد إسلامي، حيث تناولت هذه الدراسة عدة

([٧])سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي) منتدى الاقتصاد الإسلامي كتاب المنتدى الأول (١٩٩٩).

([٨]) صالح مفتاح، معارفي فريدة (٢٠١٤) الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستشارية في بنك بوميترا التجاري، مجلة العلوم الانسانية العدد ٣٤-٣٥، ص ١٤٩-١٦٣ جامعة بسكرة.

([٩])فاطمه محمد الشناق (٢٠١١) النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تقدير اقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة إربد، الأردن .

جوانب من أهمها: التعريف بهذه النوافذ، والخدمات التي تقدمها، كما تناولت التقدير الشرعي للنوافذ الإسلامية العاملة في المصارف التقليدية من حيث حقيقة علاقة النوافذ الإسلامية بالمصرف التقليدي، وطبيعة العلاقة من حيث الملكية والتكيف القانوني، ومن حيث الإدارة والميزانية والتمويل، كما تناولت مشروعية النوافذ الإسلامية والمشكلات الشرعية لها من حيث التبعية وعدم الاستقلال التام ومشكلة خلط مال النافذة بمال المصرف التقليدي، والضوابط الشرعية لعمل هذه النوافذ وضوابط العلاقة مع المصرف التقليدي، والرقابة على النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

إلا أن الدراسة لم تبين أجهزة الرقابة على هذه النوافذ وتبعيتها، وهذا ماسأتناوله من خلال دراستي.

ومن الدراسات القيمة أيضا دراسة الزريقي[١٠](٢٠١٠) بعنوان موقف التشريع الليبي من قيام الخدمات المالية الإسلامية وفقا لقانون المصارف رقم (١) لسنة (٢٠٠٥)، وقد تناول الباحث من خلال هذه الدراسة التشريعات التي تنظم عمل المصارف، ومدى صلاحيتها في مزاولة نشاط الخدمات المالية الإسلامية في ليبيا، والتراخيص الممنوحة للمصارف من مصرف ليبيا المركزي، كما قدم الباحث بعض الشروط لإنشاء مصرف إسلامي في ليبيا، كما أوضح من خلال دراسته أن المادة السادسة عشر من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ ف تجيز لمصرف ليبيا المركزي منح الإذن بإنشاء مصارف تجارية أو متخصصة أو مصارف تمويل واستثمار وغيرها؛ ووضع الضوابط المنظمة لممارسة أنشطتها، وبالتالي يجوز إنشاء مصارف أو فروع لمصارف قائمة لتقديم الخدمات المالية الإسلامية، كما أن قيام هذا النوع من النشاط سيكون له الأثر الفعال في زيادة رأسمال المصارف واتساع نشاطها؛ نظرًا لأن جمهور المتعاملين في ليبيا يحجم في الكثير من الأحوال عن الإيداع في المصارف والتعامل معها بحجة قيامها بالمعاملات الربوية، وقد ساعد على هذا الابتعاد وجود فتاوى عديدة تنفر منها، فإذا ما أقدمت المصارف على تقديم الخدمات المالية الإسلامية، فسوف تزول هذه العقبة، وسيتم الإقدام

---

(١٠) جمعة محمد المرزوقي، موقف التشريع الليبي من قيام الخدمات المالية الإسلامية وفقا لقانون المصارف رقم (١)،ورقة بحثية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس ليبيا ٢٠١٠ .

على العمل المصرفي بشكل واسع، وأن الصيغ المطروحة للقيام بهذا النشاط الجديد تقدم عدة أشكال يمكن الاستهداء بها، وكلها أساليب يمكن القيام بها، ومن أهمها تحويل بعض فروع المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية أو افتتاح فروع جديدة لتقديم الخدمات المالية، أو إنشاء مصارف متخصصة في هذا النشاط وكل ما يجب عمله هو إجراء دراسة لاختيار النموذج الأمثل من الصيغ المطروحة، وضرورة تشكيل هيئة من العلماء، تضم فقهاء الشريعة الإسلامية والقانون ورجال الاقتصاد والأموال، تعمل على اقتراح الصيغ المختلفة للتعاقد أو القيام بالمعاملات المصرفية بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوافق مع النظام العام في ليبيا.

إلا أن الدراسة لم توضح مدى شرعية الخدمات الإسلامية في البنوك التقليدية، وهذا ما سأتناوله من خلال دراستي.

دراسة لخضر[١١] (٢٠١٤) بعنوان الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، وقد تناول الباحث جوهر العمل المصرفي في الإسلام، والذي يتمثل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وفقا للضوابط الإسلامية، ثم توزيع الربح الناتج عن الاستثمار على الأطراف المشاركة فيه، فبقدر قيامها به بكفاءة اقتصادية، والتزام بأحكام الشريعة، بقدر ما يتحدد نموها وازدهارها والإقبال عليها ومساهمتها في تنمية الاقتصاد القومي، كما قام الباحث بدراسة العلاقة ومدى الاختلاف بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي في القواعد القانونية التي تطبق عليهم في الموضوعات المختلفة؛ وهناك اختلاف حقيقي بين أعمال وهياكل كل منها، كما تناول الباحث التنظيم القانوني للبنوك الإسلامية، حيث استعرض فيه النظام الإسلامي الكامل ونظام الجمع بين البنك التقليدي والإسلامي والنظام خاص لكل بنك، كما تناول إجراءات تأسيس البنوك الإسلامية وفروعها، وإجراءات تسجيلها، ورقابة البنك المركزي عليها وشروط التسجيل فيها.

---

(١١) شعاشعية الأخضر،الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مقالة، المركز الجامعي بغرداية ٢٠١٤

لم يتطرق الباحث من خلال دراسته لمدى الشرعية لعمل النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي وهذا ما سيتم دراسته من خلال الدراسة الحالية.